الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٦٩٠ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/772)		١١ دولة عضوا[ب]	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص السابق للأمين العام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	S/PRST/2011/22

(أ) أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، باكستان، بولندا، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هولندا

(ب) أستراليا، أفغانستان (نائب وزير الخارجية)، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، تركيا، كندا، ليختنشتاين، ماليزيا، النرويج، نيوزيلندا، اليابان.

٢٠ – رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات واتخذ ثلاثة قرارات واعتمد بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالبند المعنون ”رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن“[٤٤٩]. وفي الجلسات، قدم مسؤولون كبار من الأمانة العامة إحاطات إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية السلام في نيبال وعن عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وجُدّدت ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال ثلاث مرات في عام ٢٠١٠، وأُنهيت في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعد عملها لمدة أربع سنوات[٤٥٠].

١٥ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: التقدم المحرز في عملية السلام

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عرضت ممثلة الأمين العام في نيبال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال التطورات الإيجابية في عملية السلام التي بدأت بتوقيع التفاهم المؤلف من ١٢ نقطة في عام ٢٠٠٥، وتعززت بإبرام اتفاق السلام الشامل بعد ذلك بسنة. وشملت التطورات الإيجابية إنشاء آلية سياسية رفيعة المستوى لمعالجة المسائل المعلقة التي تتعلق بعملية السلام، بما في ذلك صياغة دستور جديد وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي. غير أنها قالت إن تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود آلية رصد وطنية ومستقلة وموثوق بها لتُشرف على تنفيذ الاتفاق قد يقوضا عملية السلام بوجه عام. وفي هذا الصدد، شجعت الأطراف على الاتفاق، في إطار اللجنة الخاصة المنشأة لمعالجة مسائل الإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، بشأن طرائق إدماج أفراد الجيش في قوات الأمن

(٤٤٩) S/2006/920.

(٤٥٠) القرارات ١٩٠٩ (٢٠١٠) و ١٩٢١ (٢٠١٠) و ١٩٣٩ (٢٠١٠). للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

وبشأن إعادة التأهيل. وشددت على ضرورة أن تضع الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية السلام جدولا زمنيا مع نقاط مرجعية واضحة لانسحاب البعثة[٤٥١].

وفي القرار ١٩٠٩ (٢٠١٠) المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إذ أشار المجلس إلى أن الموعد النهائي المحدد لإعلان الدستور الديمقراطي الجديد هو ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، رحب بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي) بشأن وجود خطة عمل ذات جدول زمني محدد من أجل إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، وأهاب بهما العمل معا من أجل كفالة الانتهاء من وضع خطة العمل وتنفيذها، وجدد ولاية البعثة حتى التاريخ نفسه.

٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: إحاطات بشأن وضع عملية السلام والتمديد النهائي لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال

في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، أفادت ممثلة الأمين العام في نيبال بأن عملية السلام تمر بمرحلة حرجة، فيما يعمل المفاوضون على إيجاد مخرج من المجابهة الحالية بين أنصار الحزب الماوي والحكومة، بما في ذلك تنظيم إضراب عام. وذكرت أن التوترات ازدادت حدة، ولا سيما في ظل بطء التقدم المحرز نحو الالتزام بالموعد النهائي لإعلان الدستور الجديد، وقد أُعرب عن القلق إزاء ما ستؤول إليه عملية السلام في المستقبل. ولمواجهة مشاعر القلق الواسعة النطاق من حدوث فراغ سياسي بعد ٢٨ أيار/مايو، وهو التاريخ المقرر إعلان الدستور فيه، تجرى مفاوضات لتمديد ولاية الجمعية التأسيسية. والمفاوضات جارية أيضا بشأن إعادة إدماج وتأهيل قرابة ٢٠ ٠٠٠ من أفراد الجيش الماوي، وهي عملية يتطلب تنفيذها التخطيط لها وإدارتها بعناية. وأشارت إلى المناقشات الجارية بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وإلى الآراء المختلفة التي أعرَب عنها أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به البعثة في مجالي تقديم الدعم والتيسير في إطار ولايتها لعملية السلام التي تقودها القوى الوطنية[٤٥٢].

وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٢١ (٢٠١٠)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وإذ شدد المجلس على أن الترتيبات الحالية وُضعت على أساس أنها ترتيبات مؤقتة وليست حلولا طويلة الأجل، قرّر أنه ينبغي للبعثة أن تبدأ على الفور اتخاذ الترتيبات اللازمة لانسحابها، بما في ذلك نقل أي مسؤوليات متبقية في مجال الرصد بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس عن قلقه إزاء التوترات التي نشبت مؤخرا، وأهاب بجميع الأطراف أن تسوي خلافاتها عن طريق التفاوض السلمي.

وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أشارت ممثلة الأمين العام في نيبال إلى أن تقرير الأمين العام[٤٥٣] يقدم صورة غير مشجعة عن حالة عملية السلام في نيبال وعن فشل الأحزاب السياسية في السعي لإحيائها. فقد فشلت المفاوضات لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، والحكومة والمعارضة هما على خلاف بشأن استمرار قيام البعثة بدور في عملية السلام. وفيما يتعلق بالمسائل المترابطة المتعلقة بتقاسم السلطة، والانتهاء من صياغة الدستور الجديد، وإدماج أفراد الجيش الماوي، ذكرت أن الفراغ القائم في عملية السلام يُبيّن

(٤٥١) S/PV.6260، الصفحات ٢-٦.

(٤٥٢) S/PV.6308، الصفحات ٢-٧.

(٤٥٣) S/2010/453.

التردد الطويل الأمد في الخوض في هذا النوع من المفاوضات التي من شأنها دفع عجلة التقدم. وذكّرت بأن البعثة تقوم بأعمال الرصد حصرا بناء على دعوة الأطراف، وبموافقتها. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق جديد بين الأطراف، لن تستطيع البعثة مواصلة رصد طرفٍ بناء على طلب الآخر؛ ولن تكون مخولة سلطةَ إدخال تغييرات أساسية على نظام الرصد. وشددت على ضرورة إحراز تقدم سياسي عام حتى تؤدي البعثة مهامها في مجال الدعم، وذكّرت بأن الأمين العام اقترح، في تقريره، مناقشة ولاية البعثة مع حكومة جديدة، مشكّلة على النحو الواجب، في إطار وفاء الأطراف بالتزاماتها والإنهاء التدريجي للبعثة. وبعد ذلك سيُقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس، وفي حال لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، سيقترح تدابير بديلة، بما في ذلك إنهاء ولاية البعثة[٤٥٤].

وقال ممثل نيبال إنه كان بوده لو ورد في تقرير الأمين العام تقييم أكثر توازناً ودقة وتجسيدا للحالة. ودعا إلى الإقرار على النحو المناسب بالجهود التي تبذلها الحكومة للمضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك تسريع وتيرة عملية وضع الدستور في الجمعية التأسيسية[٤٥٥].

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٣٩ (٢٠١٠)، الذي قرر فيه إنهاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تقريرا عن تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ المكون من أربع نقاط والمبرم بين حكومة نيبال المؤقتة والأحزاب السياسية. ويقتضي الاتفاق وضعَ الصيغة النهائية للوثائق المعدة في اللجنة الخاصة تمهيدا للمضي قدما في إرساء عملية السلام، وتنفيذ هذه الوثائق؛ ووضعَ مقاتلي الجيش الماوي تحت إشراف اللجنة الخاصة؛ وإتمامَ ما تبقى من المهام اللازمة لعملية السلام بحلول ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وأن يكون تمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة أربعة أشهر آخر تمديد لها.

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: إحاطتان عن إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال والنظر في الفترة الانتقالية والفترة اللاحقة لانتهاء البعثة

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في أعقاب زيارته الأخيرة إلى نيبال، إحاطة إلى المجلس عن تقييمه لحالة عملية السلام. وأفاد بأنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف، ما زال المأزق السياسي قائما، وأنه من السابق لأوانه الاستنتاج بأن الطرفين يسيران على مسار من شأنه أن يؤدي إلى تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر قبل ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال، التي أُنشئت في البداية بولاية مدتها سنة واحدة وصممت بصفتها بعثة مركزة الهدف ومحدودة المدة، قد أنجزت إلى حد كبير المهام المنوطة بها. وقال إنه مُدّد لوجود البعثة سبع مرات، بناء على طلب الأطراف، دون إدخال أي تعديل على ولايتها، وهو ما كان من شأنه لو حدث أن يمكّن البعثة من تقديم المزيد من الدعم الفعال لتسوية النزاعات الجارية. وإذ أبرز عدمَ وفاء الأطراف والحكومة بالتزاماتها، ووقوعَ البعثة محط خلافات، ذكر أن الأمم المتحدة لا تؤيد التمديدات المتكررة لولاية البعثة في مناخ يقوض قدرتها على العمل بفعالية[٤٥٦].

(٤٥٤) S/PV.6377، الصفحات ٢-٨.

(٤٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٤٥٦) S/PV.6398، الصفحات ٢-٦.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إذ استعرضت ممثلة الأمين العام في نيبال عمل البعثة قبل ١٠ أيام من اختتام البعثة عملها الذي استمر أربع سنوات، ذكّرت بأن البعثة أُنشئت لتُساعد نيبال في أن تجري بنجاح انتخابات الجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨ عن طريق رصد أسلحة وجيشي كل من الجانب الحكومي والجانب الماوي، وتقديم المساعدة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة، والمساعدة في مراقبة الالتزام بمدونة السلوك الخاصة بوقف إطلاق النار. وأكدت على أن البعثة كانت ستستفيد لو استُعرضت ولايتها بعد الانتخابات. وأبرزت الانقسامات الحادة بين الأطراف، واستمرار الجمود السياسي، خاصة في ما يتعلق بمستقبل أفراد الجيش الماوي وإعلان دستور جديد. ورغم المكاسب السياسية التي تحققت طوال العملية، حذّرت من تهديدات متبقية مثل احتمال نشوب ثورة أو حدوث انقلاب يدعمه الجيش. وفيما يتعلق بالفترة الانتقالية الممتدة حتى انسحاب البعثة المقرر أن يتم في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، شددت على أنه لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن الآلية التي يمكن للبعثة أن تسلم إليها مسؤوليات الرصد؛ ولذلك، يمكن توقُّع حدوث فراغ قانوني بعد مغادرة البعثة. أما على الصعيد السياسي، فأعربت عن أسفها لعدم تسوية المسائل الهامة المتبقية مثل تشكيل حكومة جديدة وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي. ورغم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالدستور، فمن غير المحتمل الالتزام بالموعد النهائي لإعلان الدستور وهو ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١. وختمت الممثلة كلمتها بالقول إن الأمم المتحدة ستظل منخرطة في عملية السلام وستواصل تقديم إسهاماتها لإنجاحها[٤٥٧].

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: اعتماد بيان رئاسي سابق لمغادرة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهو اليوم السابق لإنهاء البعثة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا، يدعو فيه الأطراف إلى مضاعفة جهودها للوفاء بما عليها من التزامات بموجب اتفاق السلام الشامل، ويشجع حكومة نيبال المؤقتة على إكمال دستورها الجديد في غضون الإطار الزمني المتوقع. ويرحب أيضا بما يبديه الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة من التزام مستمر من خلال مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام، ويؤكد من جديد دوره الداعم لها[٤٥٨].

---

(٤٥٧) S/PV.6465، الصفحات ٣-١٠.

(٤٥٨) S/PRST/2011/1.

الجلسات: رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عمل بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٢٦٠ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/17)	رسالة موجهة من ممثل نيبال يطلب فيها تمديدا مدته أربعة أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/25، المرفق)	نيبال	الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال	جميع المدعوين	
٦٢٦٢ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/17)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2010/32) رسالة موجهة من ممثل نيبال يطلب فيها تمديدا مدته أربعة أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/25، المرفق)	نيبال			القرار ١٩٠٩ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٣٠٨ ٥ أيار/مايو ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/214)	رسالة موجهة من ممثل نيبال يطلب فيها تمديدا مدته أربعة أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/229، المرفق)	نيبال	ممثلة الأمين العام في نيبال	جميع المدعوين	
٦٣١١ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/214)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2010/236) رسالة موجهة من ممثل نيبال يطلب فيها تمديدا مدته أربعة أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/229، المرفق)	نيبال			القرار ١٩٢١ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٣٧٧ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2010/453)		نيبال	ممثلة الأمين العام في نيبال	جميع المدعوين	
٦٣٨٥ ١٥أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2010/453)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2010/476) رسالة موجهة من ممثل نيبال يطلب فيها تمديدا مدته أربعة أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/472، المرفق) رسالة موجهة من رئيس الحزب الشيوعي النيبالي	نيبال			القرار ١٩٣٩ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
		الموحّد (الماوي) يطلب فيها تمديدا مدته ستة أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/473) رسالة موجهة من الأمين العام يحيل بها طلبي رئيس وزراء نيبال ورئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي)، على التوالي، بتمديد مدته ٤ أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/474)				
٦٣٩٨ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠			نيبال	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
٦٤٦٥ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/658)	رسالة موجهة من الأمين العام يحيل بها ثلاث رسائل بشأن مسائل ما بعد الانسحاب، إحداها من حكومة نيبال المؤقتة واثنتان من رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي) (S/2011/1)	نيبال	ممثلة الأمين العام في نيبال	جميع المدعوين	
٦٤٦٦ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/658)		نيبال			S/PRST/2011/1

٢١ - رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ورسائل أخرى ذات صلة

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلسة واحدة واعتمد بيانا رئاسيا واحدا بخصوص البند المعنون ”رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة (S/2010/281) ورسائل أخرى ذات صلة“. وشجب مجلس الأمن، في بيان لرئيس المجلس مؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، الهجوم الذي وقع في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ والذي أدى إلى إغراق السفينة الحربية ”تشيونان“ التابعة لجمهورية كوريا، وأسفر عن مقتل ستة وأربعين